Deloitte.

نشرة إخبارية

للمراجعة:
سوزانا سعود
مديرة العلاقات العامة
جامبت للعلاقات العامة
suzana@gambit.ae

ثروات نادرة، ومصالح كبرى: تقرير ديلويت يكشف البُعد الاستراتيجي للمعادن الأرضية النادرة في مستقبل الطاقة العالمي

- *في ظل الارتفاع المتسارع في الطلب العالمي على الطاقة النظيفة، يبرز التقرير الدور المحوري الذي باتت تلعبه المعادن الأرضية النادرة في المعادلة الجيوسياسية والبيئية لجهود إزالة الكربون، مسلطاً الضوء على الحاجة الملحّة لتحرك الحكومات والقطاعات نحو تأمين سلاسل توريد مستدامة ومتنوعة.*
- *تُشير التوقعات إلى أن الطلب على المعادن الأرضية النادرة المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة سيشهد ارتفاعًا حادًا يتراوح بين 300 و700%بحلول عام 2040، مدفوعًا بالتوسع العالمي في مشروعات الطاقة المتجددة والنقل الكهربائي، ما يعكس حجم التحدي الذي يواجه سلاسل الإمداد العالمية.*

دبي، الإمارات العربية المتحدة، 28 يوليو 2025: يسلط تقرير ديلويت، بعنوان "المعادن الأرضية النادرة ودورها في تحول الطاقة"، الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه هذه العناصر في قيادة التحول نحو مستقبل منخفض الانبعاثات. ويتطرّق التقرير إلى مستويات الطلب المتنامية، والتعقيدات الجيوسياسية، وتحديات الاستدامة، ويوفر تحليلات عملية للحكومات والقطاعات وأصحاب المصلحة المستثمرين في اقتصاد الطاقة النظيفة.

وتُستخدم المعادن الأرضية النادرة في مجالات تقنية عديدة، بدءاً من محركات المركبات الكهربائية ووصولاً إلى توربينات الرياح والأجهزة الإلكترونية المتقدمة، ومن المتوقع أن تتنامى أهميتها مع تسارع جهود التحول نحو الطاقة المتجددة. ويتنبأ التقرير بحدوث زيادة كبيرة في الطلب، إذ يتوقّع نمو احتياجات المعادن النادرة المرتبطة بتقنيات الطاقة النظيفة بنسبة تتراوح بين 300 و700% بحلول عام 2040. ومع ذلك، يحذّر أيضاً من نقاط الضعف في سلسلة التوريد، ذلك أن النسبة الأكبر من هذه المواد الأساسية تُعالج في عدد قليل من المناطق الرئيسية، مثل الصين، التي تعالج 90% من المعادن الأرضية النادرة على مستوى العالم.

وحول هذا الموضوع، قال أليكسيوس زخاريادیس، الشريك في ديلويت الشرق الأوسط: "تُعد المعادن الأرضية النادرة عنصراً محورياً في التحوّل نحو الطاقة النظيفة، إلا أن التأثيرات البيئية لعمليات استخراجها ومعالجتها تتطلب دراسة دقيقة. ويعكس الطلب المتزايد على هذه المواد حاجة ملحّة إلى تعاون عالمي يضمن سلاسل توريد موثوقة ومستدامة. ويتوجب على الحكومات والصناعات التحرك بسرعة لتأمين الاستثمارات في مصادر متنوعة للإمداد، واعتماد الحلول التقنية، والحفاظ على المعايير البيئية. فهذه الخطوات ضرورية ليس فقط لتقليل الانبعاثات الكربونية، بل أيضاً للحفاظ على أمن الطاقة والاستقرار الجيوسياسي".

ويستعرض التقرير الاستخدام المتنامي للمعادن الأرضية النادرة في تقنيات الطاقة المتجددة، بما فيها المركبات الكهربائية، التي تتطلب ستة أضعاف المعادن مقارنة بالمركبات التقليدية التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي. وتعتمد توربينات الرياح ذات الدفع المباشر، والمعروفة بكفاءتها العالية، إلى حد كبير على عناصر مغناطيسية من المعادن النادرة. ويحمل هذا الاعتماد تحديات عديدة، لا سيّما في ظل الأثر البيئي لاستخراج هذه المعادن ومعالجتها، والذي قد يؤدي إلى تدهور الأراضي وتلوّث المياه وتراكم نفايات سامة ما لم تُدار العمليات بطريقة مسؤولة.

كما أن الهيمنة الصينية على تلك المعادن تزيد من تعقيد المشهد، حيث تستأثر الصين بإنتاج نحو 60% من الإمدادات. كما تستثمر بكثافة في سلاسل التوريد العالمية، ما يثير مخاوف من احتمالية فرض قيود تجارية تؤثر على الاستقرار. وقد دفعت هذه المخاوف مناطق مثل الولايات المتحدة وأوروبا

والشرق الأوسط إلى السعى لتنويع مصادر التوريد، وتطوير تقنيات إعادة التدوير، واستكشاف مواد بديلة.

ويبرز الشرق الأوسط، ولا سيما المملكة العربية السعودية، بصفته لاعباً رئيسياً في جهود تنويع مصادر المعادن النادرة. وتتماشى استثمارات المملكة مع أهداف رؤيتها 2030 الأوسع لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإن المشاريع المحتملة في المناطق الصحراوية ستحتاج إلى مواجهة تحديات بيئية وموارد كبيرة، مثل ندرة المياه وارتفاع تكاليف الطاقة.

وأضاف زخاريادیس: "مع تسارع التحول في قطاع الطاقة، ستتنامى أهمية استدامة المعادن النادرة. ويجب على الأطراف المعنية التعامل مع التحديين المتزامنين والمتمثلين في تقليل الأثر البيئي وضمان تأمين الإمدادات على المدى الطويل. وستكون الابتكارات في مجال إعادة التدوير، وأساليب الاستخراج المتقدمة، والمواد البديلة، ضرورية لضمان أن يكون تحول الطاقة عادلاً ومستداماً بيئياً".

ويُبرز تقرير ديلويت أيضاً دور صانعي السياسات في وضع أُطر واضحة تشجع على الاستثمار في سلاسل توريد هذه العناصر النادرة. ومن خلال تحديد الأهداف والمعايير التنظيمية، يمكن للحكومات تعزيز الثقة في القطاع ودعم الابتكار لتسريع تطوير تقنيات أنظف وأكثر كفاءة.

ويستعرض التقرير فرصاً مستقبلية للقطاعات لتتصدر الجهود الرامية إلى تقليل الاعتماد على المعادن النادرة. فعلى سبيل المثال، يعمل مصنّعو السيارات على تطوير تقنيات بديلة للسيارات الكهربائية تتطلب معادن أقل أو تعتمد على بدائل. وتُحرز شركات مثل تسلا تقدماً في مجال المحركات التزامنية خارجية التحفيز، التي تتجنب استخدام عناصر مغناطيسية من هذا النوع من المعادن، مما يفتح آفاقاً لتقليل أخطار سلسلة التوريد.

ويرسم تقرير "المعادن الأرضية النادرة ودورها في تحول الطاقة" صورة متباينة تجمع بين الفرص الملهمة والتحدي العاجل، موضحاً الإجراءات الاستراتيجية المطلوبة لاستثمار كامل إمكانات هذه المعادن مع حماية البيئة.

لقراءة التقرير الكامل، يرجى الضغط هنا.

-انتهى-

©٢٠٢٥ديلويت آند توش (الشرق الأوسط). جميع الحقوق محفوظة.

في هذا البيان الصحفي، أي دلالة إلى "ديلويت" تشير إلى واحدة أو أكثر من ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان وتتمتع شبكتها من الشركات الأعضاء المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة. يرجى الاطلاع على deloitte.com/aboutللحصول على وصف مفصل للهيكل القانوني لديلويت توش توهماتسو المحدودة والشركات الأعضاء فيها. إن المعلومات الواردة في هذا البيان الصحفي صحيحة إلى حين التوجه إلى الصحافة\ النشر.

عن ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) شراكة ذات مسؤولية محدودة:

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) هي شراكة مرخص لها من الباطن من قبل ديلويت (ن س إي) دون ملكية قانونية لديلويت توش توهماتسو المحدودة. ديلويت شمال جنوب أوروبا شراكة ذات مسؤولية محدودة (ن س إي) هي شركة عضو مرخص لها من قبل ديلويت توش توهماتسو المحدودة

د إم إي هي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الاستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة من خلال 26 مكتبا" في 15 بلداً وتضم قرابة ٥,٠٠٠ شريك ومدير وموظف. إن وجود شركة د إم إي في منطقة الشرق الأوسط وقبرص مكرّس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص لتقديم الخدمات وفقاً للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض و/أو إلزام شركة د إم إي. وعند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة أو كيان بشكل مستقل مع العملاء الخاصين بهم وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

تقدم د إم إي خدماتها في مجال التدقيق والمراجعة، والاستشارات الإدارية والمالية، وخدمات استشارات المخاطر، خدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها عبر 23 مكتباً منتشرو في 15 دولة، ويعمل فيها أكثر من 7,000 شريك ومدير ومهني.
عن ديلويت:

يشير اسم "ديلويت" إلى واحدة أو أكثر من شركات ديلويت توش توهماتسو المحدودة، والشركات الأعضاء في شبكتها العالمية بالإضافة إلى الجهات المرتبطة بها (يُشار إليها مجتمعة "شركة ديلويت"). تُعتبر ديلويت توش توهماتسو المحدودة (يُشار إليها أيضاً باسم "ديلويت غلوبال") وكل واحدة من الشركات الأعضاء فيها والجهات المرتبطة بها كيانات منفصلة عن بعضها البعض، ويتمتع كل منها بالشخصية القانونية والاستقلالية. وبالتالي، لا يستطيع أي كيان منها إلزام أو إجبار الكيانات الأخرى تجاه أي طرف خارجي، كما لا يتحمل كل كيان منها المسؤولية عن أفعال وحالات الإهمال الخاصة بالكيانات الأخرى، بل يتحمل المسؤولية عن أعماله وحالات الإهمال الخاصة به فقط. لا تقدم ديلويت توش توهماتسو المحدودة، ولا ديلويت شمال جنوب أوروبا، ولا ديلويت الشرق الأوسط أي خدمات للعملاء. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي www.deloitte.com/about :

تقدم ديلويت مجموعة من الخدمات الرائدة في مجال تخصصها، وهي خدمات التدقيق والضمان، الضرائب والشؤون القانونية، والاستشارات العامة، والاستشارات المالية، بالإضافة إلى استشارات المخاطر إلى حوالى ٩٠% من أفضل الشركات العالمية المدرجة في مجلة فورتشن غلوبال ٥٠٠، بالإضافة إلى آلاف الشركات الخاصة في العالم. يقدم المهنيون العاملون لدينا خدماتهم التي تحقق نتائج قابلة للقياس، ومستدامة، وتساعد على تعزيز الثقة العامة بأسواق المال، وتمكّن عملاءنا من التطور والازدهار، وتمهد الطريق نحو بناء اقتصاد أكثر صلابة، ومجتمع أكثر مساواة وعالم أكثر استدامة. تفخر ديلويت بإرثها العريق الممتد لأكثر من ١٧٥سنة، ومكاتبها المنتشرة في أكثر من

150 دولة ومنطقة جغرافية والتى يعمل فيها حوالى ٤٥٧,٠٠٠ مهنى واستشاري.. لمعرفة المزيد حول كيف يستطيع العاملون فى ديلويت إحداث الأثر المنشود الذي يحقق القيمة المستدامة، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي www.deloitte.com :

إن المعلومات التي يحتويها هذا البيان الصحفي صحيحة لغاية توجه البيان إلى الصحافة.

للتوقف عن تلقى الرسائل الإلكترونية، يرجى إرسال رسالة رد إلى المرسل تحمل عبارة "Unsubscribe" فى خانة الموضوع